دور المصارف في النهوض بالواقع التعليمي

(دراسة مقارنة)

المقدمة

أولا/جوهر فكرة البحث

إن تطور الدول وإزدهارها رهن بمدى تقدمها العلمي وتطور مؤسساتها الأكاديمية ومراكزها البحثية التي ترفد الدولة بالدراسات العلمية اللازمة لتطوير قطاعاتها المختلفة.

وحتى يكون لمثل هذه المؤسسات العلمية القدرة الكافية على إعداد الدراسات والبحوث كان ينبغي أن تهتم الحكومات بقطاع التعليم وتدعمه حتى يصل إلى المستوى الذي يعمل به على تطوير الدولة وجعلها متقدمة علميا من خلال الأبحاث والدراسات التي تتناول شتى المجالات فضلا عن إن التقدم العلمي يؤدي إلى تحسين فرص الرخاء وإرتفاع المستوى المعاشي للأفراد ويساهم في تقليل الجنوح إلى إرتكاب الجريمة لانه يرفع لدى الشخص الروح الوطنية وإحترام القانون.

أن دعم التعليم في الدول المتقدمة يتم من خلال مصادر مختلفة ،فعلى الرغم من أن القطاع الحكومي له دور في تمويل المؤسسات التعليمية إلا أن دورالقطاع الخاص كالمصارف مثلا يبدو واضحا جدا في إسناد الجانب التعليمي خاصة في مجال تقديم القروض الدراسية أو تقديم الدعم للمؤسسات البحثية أو مراكز الدراسات بإختلاف أنواعها .

وعلى الرغم من إن التعليم في الدول النامية يعتمد على الدعم الحكومي المالي له بإعتباره مجانيا ألا أنه يصطدم بعقبة كبيرة حيث إن جودة التعليم تقتضي نفقات باهظة تخصص لتطوير النظم التعليمية والإرتقاء بالوسائل الدراسية وهو ما لا يتوفرمع المجانية في الدول النامية أو الفقيرة .

لذلك أثرنا البحث في موضوع (دور المصارف في النهوض بالواقع التعليمي) لدراسة دور المصارف العراقية في دعمها للقطاع التعليمي وكيفية تطويره من خلال الإستفادة من تجارب الدول الأخرى وبيان طرق تمويل التعليم مصرفيا بالتركيز على الإيجابيات ودعوة الجهات ذات العلاقة لتبنيها .

ثانيا/ أهمية البحث وأسباب إختياره

أهمية البحث والتي كانت السبب في أختيار موضوعه تكمن في النقاط التالية :

١-عدم وجود دراسات قانونية تغطي موضوعه البحث عن بدائل من القطاع الإقتصادي والتجاري لدعم وتمويل القطاع التعليمي الذي يوصف خطأ بانه قطاع إستهلاكي وليس إستثماري .

٢- عدم تبني المؤسسات الإقتصادية متمثلة بالمصارف لمفهوم المسؤولية الإجتماعية المطبق عالميا من قبل أكبر المؤسسات الإقتصادية والتي تعمل على تفعيله على الرغم من عدم وجود الزام قانوني بذلك يترتب على بعضها .

٣-عدم وجود تشريعات تنظم أحكام المسؤولية الإجتماعية للمصارف الحكومية والأهلية سواء أكانت تجارية أم إسلامية تعمل على دفع القطاع المصرفي لتحمل واجباته تجاه مجتمعه .

٤- البحث عن مصادر تمويل أخرى للقطاع التعليمي في العراق لغرض النهوض بالواقع العلمي واللحاق بالركب الحضاري لدول العالم المتقدمة .

ثالثا/ مشكلة البحث

يعتمد قطاع التعليم في الدول المتقدمة على ما يخصص له من الحكومة ضمن الموازنة فضلا عن إيرادات المراكز البحثية والبرامج المدعومة من القطاع الخاص ،ويلاحظ دور القطاع الخاص المتمثل بالمصارف واضحا في دعم المسيرة العلمية حيث يعتبر مثل هذا الدعم من ضمن الوظائف الإجتماعية التي ينبغي للمصارف الإضطلاع بها فضلا عن إن بعض المصارف الإستثمارية تعده إستثمارا ناجحا في الحالات التي يكون فيها لمخرجات العملية التعليمية تأثير في السوق مما يعود عليها بالأرباح كمردود إيجابي لرأس مال هذه المصارف ،وتتميز الشروط التي يمنح بموجبها الدعم المصرفي سواء عن طريق القروض أو الإستثمار بسهولتها وتيسيرها فضلا عن شموليتها ،حيث توجد بعض القروض المصرفية الدراسية تتميز بعدم أخذ فائدة من المقترض (طالب العلم) وكذلك تتميز بطول الأجل فهي غالبا تمتد لحين إكمال الدراسة والحصول على عمل فضلا عن ربطها بالمخرجات التعليمية وهذا ماسيتم بيانه بالبحث المقدم .

وعند مقارنة هذه الشروط مع الشروط التي تمنح في ظلها القروض في المصارف العراقية نلاحظ الفرق الشاسع والذي أنعكس بدوره على ضآلة حجم تعاملات المصارف في هذا المجال ،فلا يكاد يذكر أي دور لها في دعم المسيرة العلمية والتقدم البحثي في العراق.

رابعا / نطاق البحث

سوف يتم التركيز في البحث على الطرق التي تتبعها المصارف العراقية في تمويلها للقطاع المصرفي سواء أكانت على شكل قرض دراسي أو قرض إستثماري مع الإشارة إلى أحكام ذلك الموجودة في التشريعات العراقية المختصة ،كذلك سيتم البحث في الطرق المتبعة من قبل المصارف الأجنبية لدعم العملية التعليمية لغرض الإستفادة منها في تقييم وتقويم التمويل المصرفي الوطني للنهوض بالواقع التعليمي .

خامسا / أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث بما يلي :

١- تقييم لطرق تمويل القطاع التعليمي الوطني بصورة عامة وتسليط الضوء على مدى فاعليته في دفع عجلة التقدم العلمي للبلد والمحافظة على مكانة العراق بين دول الشرق المتوسط العلمية .

٢- محاولة الإستفادة من النماذج الإجنبية المعروضة وتبني طرقها المعتمدة لتمويل العليم ودعمه على المستوى العالمي نظرا لنجاحها بتحقيق هدف التنمية الإجتماعية المتمثلة بتنمية القدرات البشرية وتحقيق المساواة في منح فرص التعلم للجميع على إختلاف ظروفهم .

٣- دعوة المصارف على إختلاف أصنافها لتحمل مسؤوليتها الإجتماعية تجاه محيطها وذلك من خلال تخصيص جزء من أرباحها لدعم القطاع التعليمي على غرار ما تفعله المصارف الأجنبية محل البحث .

٤- دعوة المشرع إلى إيجاد نصوص قانونية أكثر وضوحا تلزم المؤسسات الإقتصادية لتفعيل مبدأ المسؤولية الإجتماعية الذي يؤدي بالنتيجة إلى التفاعل بين هذه المؤسسات والمجتمع ويعزز ثقة الأفراد بها .

سادسا / منهجية البحث وتقسيمه

ستعتمد الباحثة في الدراسة إلى إعتماد المنهج التحليلي والوصفي المقارن بين النظم المصرفية المختلفة الداعمة للقطاع التعليمي ،ويقتضي البحث في هذا الأمر أن نقسم الدراسة إلى مبحثين مسبوقين بمقدمة ، نبين في المبحث الأول المقصود بالتمويل المصرفي في القطاع التعليمي وإيضاح أنواع هذا التمويل، ومن ثم عرض النظم القانونية محل المقارنة وتوضيح أحكامها وشروطها مع ضرورة تقييم هذه الشروط ومدى ملائمتها لمتطلبات الواقع التعليمي ،فضلا عن ذلك البحث في إمكانية الإستفادة من الأنظمة المصرفية المتقدمة في هذا المجال وطرح الأساليب المتبعة كمقترحات نأمل من القطاع المصرفي

العراقي تبنيها مما يساعد بصورة كبيرة على اللحاق بركب الدول المتقدمة عن طريق الاستفادة الحقيقية من المخرجات التعليمية وذلك في المبحث الثاني .وعليه ستكون خطة البحث على الوجه التالي:

المقدمة

المبحث الأول :ماهية التمويل المصرفي التعليمي

المطلب الأول :التعريف بالتمويل المصرفي

المطلب الثاني :أنواع التمويل المصرفي التعليمي

المبحث الثاني :التمويل المصرفي التعليمي في النظم القانونية المقارنة

المطلب الأول : نماذج من النظم المصرفية الأجنبية الممولة للتعليم

المطلب الثاني : نماذج من النظم المصرفية العراقية الممولة للتعليم

المطلب الثالث :تقييم النظم القانونية المصرفية الممولة للتعليم محل المقارنة

الخاتمة :نتائج وتوصيات